مصرف الائتمان العراقي
Credit Bank of Iraq

تقرير الحوكمة

2023

مصرف الائتمان العراقي
Credit Bank of Iraq

الحوكمة:

يلتزم مصرف الائتمان العراقي بدليل الحوكمة المؤسسية الصادر بسنة 2018 وبتطبيق المبادئ الأساسية "للإدارة الرشيدة" كما ورد في "قواعد الإدارة الرشيدة، ونظام الضبط الداخلي" الواردة في التعليمات رقم (4) لسنة 2010 وبمعايير الحوكمة المؤسسية تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية المتبعة في هذا المجال، وتشمل مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ضمان إتباع المعايير التنظيمية والامتثال والمعايير الأخلاقية في جميع تعاملات المصرف، كما إن مجلس إدارة مصرف الائتمان العراقي مسؤول عن الاشراف على تطبيق سياسات وممارسات الحوكمة المؤسسية.

مجلس الادارة:

شهد عام 2023 تغييرات في تشكيل مجلس ادارة المصرف بإستقالة العضو (علي محمد نور رشاد) ووفاة العضو(سعد لطيف حمد ناصر) وترشيح اعضاء مجلس الادارة الاحتياط (السيدة/ منيرة علي عبد المحسن السالم لتكون بديلاً عن السيد/ علي محمد نور رشاد – والسيدة/ تغريد محمود شبر خليل لتكون بديلاً عن السيد/ سعد لطيف حمد ناصر) وتم إستحصال موافقة البنك المركزي العراقي ومجلس إدارة المصرف على ترشيحهم والاكتفاء بعدد 5 أعضاء احتياط.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للمصرف والمعلومات الواردة في التقرير السنوي، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، كما إن المجلس يقوم بمراجعة ومصادقة البيانات المالية المرحلية والسنوية والتي تعكس الأداء الفعلي للمصرف من خلال الاجتماعات الدورية التي يتم عقدها.

إن مجلس إدارة مصرف الائتمان العراقي ملتزم بجميع القوانين والتعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

الاسس العامة في اختيار اعضاء مجلس الادارة:

تختار الهيئة العامة أعضاء المجلس في ضوء مؤهلاتهم، وخبراتهم، وتحدد أسس مكافآتهم كأعضاء في ضوء مشاركتهم في اجتماعات المجلس ولجانه وغير ذلك من مجالات، وذلك على وفق الشروط الآتية :

1- استيفاء المتطلبات القانونية الواردة في قانوني المصارف رقم (94) لسنة 2004 وقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 وتعديلاته.
2- استيفاء المتطلبات القانونية الواردة في تعليمات البنك المركزي العراقي رقم 281/2/9 بتاريخ 2021/08/25.
3- ألا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للمصرف خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس، وألا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة.
4- ألا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً للمصرف أو مدققاً لحسابات المصرف.
5- ألا يكون حاصلاً هو، أو أية شركة هو عضو في مجلسها، أو مالكاً لها، أو مساهماً رئيساً فيها، على ائتمان من المصرف تزيد نسبته على (5%) من رأسمال المصرف، وألا يكون ضامناً لائتمان من المصرف تزيد قيمته عن النسبة ذاتها من أسهم أي شركة من أي نوع.
6- أن يكون ثلثي أعضاء المجلس من ذوي المؤهلات والشهادات الجامعية الأولية، والخبرة بالعمل المصرفي.

7- ألا يكون عضواً في مجلس إدارة أي مصرف آخر داخل العراق أو مديراً مفوضاً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه، ما لم يكن المصرف الأخير تابعاً لذلك المصرف.

8- ألا يكون عضواً في مجالس أكثر من خمس شركات مساهمة أو عامة، بصفته الشخصية في بعضها، وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري، في بعضها الآخر.

9- ألا يكون إدارياً أو موظفاً لدى مصرف آخر أو مديراً مفوضاً لدى مصرف آخر.

10- يجوز أن يكون عضو مجلس الإدارة من غير المقيمين ومن غير العراقيين.

11- ألا يكون موظفاً في المصرف أو أحد الأطراف المرتبطة به خلال السنوات الثلاث السابقة.

12- ألا تكون له أي صلة قرابة بأي من أعضاء المجلس أو الإدارة العليا أو أي من الأطراف المرتبطة بهم حتى الدرجة الرابعة.

13- ألا يكون مساهماً رئيساً في المصرف أو من يمثله.

14- ألا يملك بشكل مباشر أو غير مباشر (تشتمل على ملكية أفراد العائلة المساهمين أو أطراف ذات علاقة) أكثر من 5% من أسهم أي شركة من أي نوع.

توضح الجداول أدناه أسماء أعضاء مجلس الإدارة الأصليين والاحتياط، ومؤهلاتهم وخبراتهم ومقدار مساهمتهم في راس مال المصرف وايه عضويات يشغلها في مجالس شركات اخرى والقروض الممنوحة لهم.

اولا: الجدول ادناه يوضح اسماء اعضاء مجلس الادارة الاصليين:

ت	أسماء الأعضاء	المنصب	تاريخ بدء العضوية الأصلية	التحصيل الدراسي	سنوات الخبرة	عدد الأسهم كما في 31-12-2023	عضوية مجالس أخرى
1	محمد علي راضي الجرجفجي	رئيس المجلس/ مستقل	06/02/2020	بكالوريوس إدارة أعمال	21	1,425,479,850	شركة الخاتم
2	وليد جمال الدين عبده السيوفي	نائب الرئيس	06/02/2020	ماجستير تنفيذية في إدارة الأعمال	25	100,000	
3	زيد عصام جاسم الصقر (ممثل بنك الكويت الوطني)	عضو	2020/2/6	بكالوريوس علوم تخصص تمويل وتخصص فرعي تقنية معلومات	15	227,500,000,000	
4	علي نزار علي خليل	عضو	2020/2/6	ماجستير تمويل	13	50,000	
5	عمرو مصطفى محمد الشناوي	عضو/ المدير المفوض	16/10/2021	بكالوريوس تجارة ومحاسبة	29	100,000	
6	عبدالرحمن جلهم حمزة محسن الجنابي	عضو مستقل	2021/10/16	دكتوراة قانون	11	22,692,625	
7	غادة فريد غني الطعمة	عضو مستقل	2021/10/16	بكالوريوس محاسبة (محاسب قانوني)	9	50,000	

8	منيرة علي عبد المحسن السالم	عضو	2023/10/2	دبلوم العلوم التجارية التطبيقية	**19**	50,000	
9	تغريد محمود خليل	عضو مستقل	2023/10/24	ماجستير القانون الاداري	**2**	50,000	

ثانيا: الجدول ادناه يمثل اسماء أعضاء مجلس الادارة الاحتياط:

ت	أسماء الأعضاء	المنصب	عدد الأسهم كما في 31-12-2023	التحصيل الدراسي
1	مروان حافظ ابراهيم	عضو مجلس ادارة احتياط	50,000.000	بكالوريوس اقتصاد
2	سالم احمد سالم البرجس	عضو مجلس ادارة احتياط	50,000.000	بكالوريوس في التجارة / تخصص محاسبة
3	منى احمد محي الدين صفا	عضو مجلس ادارة احتياط	50,000.000	بكالوريوس إدارة أعمال تخصص إدارة
4	شيخة عثمان محمد القريشي	عضو مجلس ادارة احتياط	50,000.000	بكالوريوس علوم ادارية تخصص إدارة أعمال شعبة التسويق
5	ميس عماد الدين محمد	عضو مجلس ادارة احتياط	50,000.000	بكالوريوس علوم ادارية

يقوم الاعضاء المستقلين برئاسة اللجان المنبثقة من مجلس الادارة وبحضور الهيئة العامة بصورة سنوية والوقوف على آراء كبار المساهمين الخاصة بأداء المصرف في اطار التوصل الى اتفاق وفهم مشترك لآرائهم.

لا توجد مصالح ومنافع مكتسبة من قبل اعضاء مجلس الادارة، كما ولم يتم منح اية قروض لأعضاء مجلس ادارة مصرف الائتمان العراقي خلال سنة 2023 .

مسؤوليات ومهام المجلس:

يعمل مجلس الإدارة وفق لائحة مجلس الإدارة الداخلية المعتمدة التي تتضمن مسؤوليات المجلس بشكل تفصيلي، ويتولى المجلس إدارة شؤون المصرف ويعتبر المسؤول الأول عن كافة النتائج المترتبة على تطبيق الاستراتيجيات والأهداف والخطط والسياسات التي يعتمدها والتي يتم من خلالها ممارسة الأعمال والأنشطة المختلفة في المصرف، فإن لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة المصرف، والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة المصرف لأغراضه، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو قرارات الهيئة العامة أو عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف أو التعليمات الرقابية ذات الصلة, وتشمل مسؤولية مجلس الإدارة حماية حقوق المساهمين والمودعين والدائنين والعملاء والعاملين وكافة الأطراف الأخرى التي لديها مصالح مع البنك، كل ذلك في إطار استراتيجيات وسياسات وإجراءات حصيفة واضحة يتم اعتمادها من قبل المجلس ويتم تنفيذها بالمهنية والاحترافية المطلوبة وبما يحقق أهداف البنك , ادناه نستعرض مهام مجلس الادارة :

1- اعتماد خطط المصرف شاملة الرؤية والرسالة والغايات والأهداف الاستراتيجية والقيم الجوهرية للمصرف في ضوء توجهات الهيئة العامة، ثم توجيه الإدارة التنفيذية لتنفيذ الخطط مع مراقبة أدائها وتقييمها وتعديلها إذا لزم الأمر لضمان تنفيذ تلك الخطط.

2- الإشراف على الإدارة التنفيذية، ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للمصرف ومن ملاءته، وعليه اعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة الدورية على أداء المصرف.

3- اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية، عن طريق وضع "مؤشرات أداء رئيسة" (Key Performance Indicators. KPI) (Key Performance Result. KPR) ، لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية للمصرف

4- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى المصرف، شاملة لجميع أنشطته، وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم إعمامها على جميع المستويات الإدارية، وأنه تتم مراجعتها بانتظام.

5- تحديد "القيم الجوهرية" (**Core Values**) للمصرف، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لجميع أنشطة المصرف، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني للإداريين في المصرف.

6- تحمل مسؤولية سلامة جميع إجراءات المصرف، بما فيها أوضاعه المالية وسمعته ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والجهات التنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله، ومراعاة "أصحاب المصالح"، وأن يدار المصرف ضمن إطار التشريعات، وضمن السياسات الداخلية للمصرف، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة المصرف.

7- تقديم الحسابات الختامية والقوائم (الكشوفات) المالية للمصرف وتقرير شامل بنتائج تنفيذ الخطة السنوية إلى الهيئة العامة لمناقشتها والمصادقة عليها ومتابعة تنفيذ قرارات الهيئة العامة

8- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف.

9- مناقشة وإقرار الخطط السنوية والموازنات المتعلقة بأنشطة المصرف ومتابعة تنفيذها.

10- تشكيل لجان مجلس الإدارة واختيار أعضائها من بين أعضاء المجلس حسب حجم المصرف على أن تتوفر بالحد الأدنى اللجان الآتية (لجنة الحوكمة، لجنة التدقيق، لجنة المخاطر، لجنة الترشيح والمكافآت)، يحدد المجلس أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله، مع الالتزام بعدم اتخاذ قرارات بمفردها بدون تصويت مجلس الإدارة وعلى المجلس أن يقوم بالمتابعة المستمرة لأعمال اللجان للتأكد من فاعلية دورها.

11- المصادقة على اختيار المرشحين لشغل مناصب الإدارة التنفيذية، وتقييم ومتابعة أدائهم دورياً والإشراف عليهم ومساءلتهم والموافقة عند تعيين أي منهم وكذلك الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي في هذا الشأن.

12- اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للمصرف ومراجعتها سنوياً، والتأكد من قيام المدقق الداخلي وبالتنسيق مع المدقق الخارجي (أي مراجع الحسابات)، بمراجعة هذه الأنظمة، لمرة واحدة في الأقل سنوياً، وعلى المجلس تضمين التقرير السنوي للمصرف ما يؤكد كفاية هذه الأنظمة.

13- ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي (مراجع الحسابات)، بدايةً واستمراراً.

14- اعتماد استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر، ومراقبة تنفيذها، إذ تتضمن مستوى المخاطر المقبولة، وضمان عدم تعرض المصرف لمخاطر مرتفعة. وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للمصرف والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لازمة وكافية لإدارة المخاطر في المصرف، وقادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف،

15- التأكد من قيام المصرف بتطبيق المبادئ الأساسية "للإدارة الرشيدة" كما ورد في "قواعد الإدارة الرشيدة، ونظام الضبط الداخلي" الواردة في التعليمات رقم (4) لسنة 2010.

16- ضمان وجود "نظم معلومات إدارية" (**Management Information Systems, MIS**) كافية وموثوق بها تغطي جميع أنشطة المصرف.

17- نشر ثقافة الحوكمة بالمصرف وتشجيع جميع العاملين والإدارة التنفيذية على تطبيق ممارساتها وحضور دورات تدريبية بخصوصها، إضافة إلى العمل على أن يقوم المصرف بتشجيع عملائه على تطبيق قواعد الحوكمة في مؤسساتهم، فضلاً على التحقق من أن السياسة الائتمانية للمصرف تتضمن تطبيق الحوكمة المؤسسية لعملائه وبخاصة من الشركات، بحيث يتم تقييم المخاطر بنقاط الضعف والقوة، تبعاً لممارساتهم في مجال الحوكمة المؤسسية.

18- التأكد من أن المصرف يتماشى مع معايير الاستدامة (**Sustainability principles**) الوارد ذكرها في الملحق رقم (1) من دليل الحوكمة المؤسسية.

19- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين، الذين يمتلكون "حيازة مؤهلة" من جهة، و"الإدارة التنفيذية" من جهة أخرى، بهدف تعزيز الحوكمة المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين، الذين يمتلكون "حيازة مؤهلة"

20- اعتماد هيكل تنظيمي للمصرف يحدد التسلسل الإداري الواضح.

21- تحديد الصلاحيات التنفيذية الخاصة بأعمال المصرف (سواء المدير المفوض أم الإدارة التنفيذية، سواء كان ذلك للعمليات المصرفية أو منح الائتمان أو التوقيع على التحويلات والشيكات والضمانات والكفالات والاقتراض والرهن وخطابات الضمان).

22- اعتماد خطة إحلال للإدارة التنفيذية في المصرف ومراجعتها سنوياً.

23- التأكد من اطلاع الإدارة التنفيذية على الموقع الرسمي لمكتب مكافحة غسل الأموال فيما يخص قوائم تجميد أموال الإرهاب يومياً، وإعلام مكتب مكافحة غسل الأموال ودائرة مراقبة الصيرفة في البنك المركزي العراقي فوراً في حالة وجود شخص قد أدرج اسمه في قائمة تجميد أموال الإرهابيين.

24- تزويد البنك المركزي العراقي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية لشركاته التابعة داخل العراق وخارجه، بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل عليها

25- الإشراف على جودة الإفصاح والشفافية والمعلومات عن المصرف كافة.

26- تحديد مهام أمين سر المجلس كتابياً واعتمادها.

27- تشكيل اللجان المؤقتة بقرار من المجلس أو بطلب من البنك المركزي العراقي ويحدد القرار تشكيلة اللجنة ونطاق عملها ومسؤولياتها والمدة المطلوبة لإنجاز عملها.

28- التحقق من أن إدارة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من قبل لجنة التدقيق، وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق لضمان استقلاليتها. ويقوم المجلس بتعيين وإنهاء خدمات المدقق الداخلي وتحديد أتعابه ومكافآته وتقييم أدائه اضافة الى اعتماد دليل عمل لسياسات وإجراءات إدارة التدقيق الداخلي على أن يخضع للمراجعة والتحديث من قبل لجنة التدقيق كل سنة أو سنتين في الأقل

29- اعتماد دليل الحوكمة المعد من قبل لجنة الحوكمة المؤسسية والتأكد من نشره على الموقع الالكتروني للمصرف والاطلاع عليه من قبل الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة كافة.

30- الاطلاع والموافقة عند حصول أي لجنة على الاستشارات والدعم الفني من مصادر خارجية.

<u>اهم انجازات مجلس الادارة خلال سنة 2023:</u>

قام مجلس ادارة مصرف الائتمان العراقي خلال سنة 2023 بإنجازات كثيرة وكان أهمها ما يلي :

1. المصادقة على تعديل الهيكل التنظيمي للمصرف بإضافة الاقسام المطلوبة من قبل البنك المركزي العراقي.
2. المصادقة على السياسات الخاصة بقسم المخاطر والمدرجة ادناه:
   - خطة استمرارية الاعمال المحدثة
   - خطة الطوارئ التمويلية
   - اختبارات الضغط
   - تقرير المخاطر الشامل
   - الاستراتيجية العامة للمخاطر
   - الاطار العام للمخاطر
   - سجل ولوحة المخاطر
   - سياسات واجراءات مخاطر الائتمان

- سياسة مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب
- سياسات واجراءات مخاطر السوق
- سياسات واجراءات مخاطر السيولة والتركز
- سياسة سيناريوهات اختبارات الضغط

3. المصادقة على السياسات الخاصة بالحوكمة المؤسسية وهي :
   - سياسة تضارب المصالح
   - سياسة حماية اصحاب المصالح
   - سياسة السرية
   - سياسة واجراءات الابلاغ عن المخالفات
   - سياسة معاملة الاطراف ذوي الصلة
   - سياسة الافصاح والشفافية
   - دليل تقييم اداء مجلس الادارة
   - برنامج تدريب مجلس الإدارة
   - خطة تدريبية لمجلس الادارة 2024
   - سياسة المسؤولية الاجتماعية
   - سياسة حقوق الانسان
   - سياسة واجراءات ترشيح وتعيين أعضاء مجلس الادارة

4. الموافقة على السياسات والاجراءات التالية:
   - سياسات وإجراءات قسم الرقابة والتدقيق الداخلي.
   - سياسة الامن السيبراني
   - سياسات وإجراءات عمل خطابات الضمان
   - سياسات واجراءات قسم التدقيق الداخلي
   - دليل سياسات واجراءات قسم الامتثال
   - سياسة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب المحدثة
   - سياسة الشخص الامريكي FATCA.
   - السياسة والخطة الاستثمارية
   - سياسة واجراءات المعيار الدولي رقم (9)
   - سياسة الاحلال
   - سياسة المكافات
   - خطة إستمرارية العمل لقسم تقنية المعلومات

5. المصادقة على اللوائح والمواثيق التالية:
   - لائحة الادارة التنفيذية
   - لائحة لجنة الاستثمار
   - لائحة اللجنة الائتمانية
   - لائحة لجنة تقنية المعلومات
   - لائحة عمل امين سر مجلس الادارة
   - لائحة لجنة حوكمة تقنية المعلومات
   - اجراءات عمل امين السر ومقرر اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة
   - لائحة لجنة الحوكمة المؤسسية
   - ميثاق قسم الرقابة والتدقيق الداخلي.
   - ميثاق لجنة التدقيق

- ميثاق لجنة الترشيحات والمكافات
- ميثاق لجنة المخاطر

6. المصادقة على دليل الحوكمة المؤسسية لمصرف الائتمان العراقي المحدث (الاصدارية الثانية)
7. المصادقة على الموازنة التخطيطية لسنة 2024
8. المصادقة على الخطة الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات 2023-2027

اللجان المنبثقة من مجلس ادارة المصرف:

التزاما من مصرف الائتمان العراقي لتنفيذ منظومة الحوكمة ودليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر من قبل البنك المركزي العراقي سنة 2018 وضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي الصادر من قبل البنك المركزي العراقي سنة 2019 فقد تم تشكيل عدد مناسب من اللجان التي تتسق مع نشاط المصرف حيث شكل المجلس خمس لجان منبثقة عنه وذلك لتعزيز فاعلية المجلس وفيما يلي مخطط يوضح اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة :

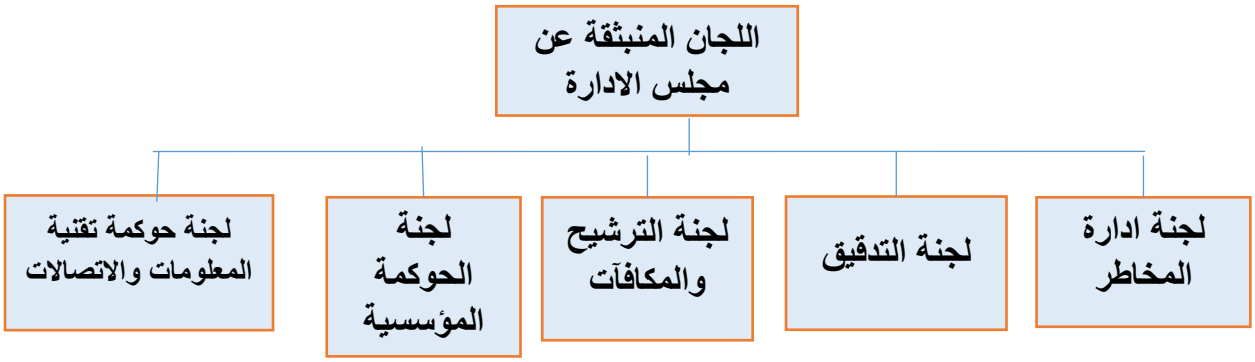

1- لجنة التدقيق

تم تشكيل لجنة التدقيق في اجتماع الهيئة العامة المنعقد في 2021/10/16 وتم انتخاب أعضاء لجنة تدقيق مكونة من:

السيدة/ غادة فريد غني الطعمة "رئيسا" للجنة، وعضوية كل من السيد/ وليد جمال الدين عبده السيوفي والسيد/ علي نزار علي خليل.

- **مهام لجنة التدقيق**

أولاً: مهام عامة

1- نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي ومتابعة المدقق الخارجي ومناقشة تقاريره.
2- القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للمصرف.
3- مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من لجنة التدقيق وإدارة التدقيق الداخلي في المصرف مرة واحدة على الأقل سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
4- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية ومكافحة غسل الأموال في جميع أنشطة وعمليات المصرف، من حق اللجنة التحقيق والبحث والتدقيق في أية عمليات أو إجراءات أو لوائح ترى أنها تؤثر على قوة وسلامة المصرف.

5- التوصية إلى مجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي للمصرف واستحداث أو إلغاء التشكيلات التنظيمية أو دمجها وتحديد مهمات واختصاصات هذه التشكيلات وتعديلها.

6- مراجعة تقارير الإدارة التنفيذية حول وضع الموارد البشرية.

7- مراجعة الخطة السنوية للتدريب والتطوير ومتابعة تنفيذها.

8- مراجعة السياسات والتعليمات المتعلقة بالتعيين والترقية والاستقالة، وإنهاء الخدمة لجميع موظفي المصرف بما فيهم الإدارة التنفيذية مع مراعاة أحكام القوانين النافذة.

9- التدقيق والموافقة على الإجراءات المحاسبية، وعلى خطة التدقيق السنوية، وعلى ضوابط المحاسبة.

10- التأكد من التزام المصرف بالإفصاحات التي حددتها "المعايير الدولية للإبلاغ المالي" (International Financial Reporting Standards, IFRS)، وتعليمات البنك المركزي العراقي والتشريعات والتعليمات الأخرى ذات العلاقة، وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي وغيرها من المعايير ذات العلاقة.

11- تضمين التقرير السنوي للمصرف تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية فيما يخص "الإبلاغ المالي" (Financial Reporting)، بحيث يتضمن التقرير، كحد أدنى، ما يأتي:

- فقرة توضح مسؤولية المدقق الداخلي بالاشتراك مع الإدارات التنفيذية عن وضع أنظمة ضبط ورقابة داخلية حول الإبلاغ المالي في المصرف والمحافظة على تلك الأنظمة.
- فقرة حول إطار العمل الذي قام المدقق الداخلي باستخدامه، وتقييمه لتحديد مدى فاعلية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف.
- التأكد من وجود مكتب لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يرتبط بالمجلس، ويتولى تطبيق سياسات "العمليات الخاصة" (Know Your Customer, KYC) والمهمات والواجبات المترتبة على ذلك، بما فيها ذلك قيام المكتب بإعداد التقارير الدورية عن نشاطه.
- مراقبة "الامتثال الضريبي الأمريكي" (Foreign Account Tax Compliance Act, FATCA).
- الإفصاح عن مواطن الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية التي تؤدي إلى احتمال عدم أمكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذي أثر جوهري.
- تقرير من المدقق الخارجي يبين رأيه في فاعلية الأنظمة والرقابة الداخلية.

12- مراجعة التقارير التي يقدمها المصرف إلى البنك المركزي العراقي.

13- مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية، أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل وحماية الموظف والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.

14- مراجعة تقارير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

15- متابعة تنفيذ برامج استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث والأزمات بالتنسيق مع لجنة تقنية المعلومات والاتصالات.

16- إمكانية الحصول على الاستشارات الدعم الفني من مصادر خارجية على أن يكون ذلك بعلم وموافقة المجلس.

17- يتم ترشيح المدقق الخارجي واجوره من قبل لجنة التدقيق وتعرض على مجلس الإدارة والهيئة العامة وتختار الهيئة العامة الأكفأ من بينهم وتحدد اجورهم وفق الضوابط المهنية .

ثانياً: مهام لجنة التدقيق الخاصة بتقنية المعلومات والاتصالات

1. على لجنة التدقيق تزويد البنك المركزي العراقي بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي، وآخر للتدقيق الخارجي على الترتيب يتضمن رد الإدارة التنفيذية واطلّاع وتوصيات المجلس بشأنه، ووفقا لأنُموذج تقرير تدقيق (مخاطر- ضوابط) المعلومات والتقنية ذات الصلة المعد من قبل البنك المركزي العراقي، وذلك خلّال الربع الأول من كلُ عام،
2. على لجنة التدقيق تضمين مسؤوليات عمل تدقيق تقنية المعلومات والاتصالات وصلاحياته ونطاقه ضمن ميثاق التدقيق (Audit charter) من جهة، وضمن إجراءات متفق عليها مع المدقق الخارجي من جهة أخرى، وبما يتوافق مع الضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي في هذا الشأن ويغطيها.
3. على اللجنة التأكد من التزام المُدقق الداخلي والمُدقق الخارجي للمصرف، لدى تنفيذ عمليات التدقيق المختص للمعلومات والتقنية ذات الصلة، بما يأتي:

- معايير تدقيق تقنية المعلومات والاتصالات بحسب آخر تحديث للمعيار الدولي (Information Technology Assurance Framework) (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:

- تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الشأن تأخذ بالحسبان الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير في أهداف ومصالح المصرف.
- توفير والالتزام بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.
- الالتزام بمعايير الاستقلاّلية المهنية والإدارية وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.
- الالتزام بمعايير الموضوعية وبذل العناية المهنية والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات المصرف المختلفة المرتكزة على تقنية المعلومات والاتصالات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخُرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقييم الدليل المتناسب مع الحالة والوضع العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والضوابط.

- فحص عمليات توظيف وإدارة موارد تقنية المعلومات والاتصالات، وتقييمها ومراجعتها، وكذلك عمليات المصرف المرتكزة عليها، وإبداء رأي عام (Reasonable overall Audit Assurance) حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتقنية ذات الصلة ضمن برنامج تدقيق يشمل في الأقل المحاور الواردة في ضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات الصادرة عن البنك المركزي العراقي على أن يكون تكرار التدقيق

للمحاور كافة أو جزء منها حداً أدنى مرة واحدة سنوياً في الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (5 أو 4) بحسب سلم تقييم المخاطر المحدد في الضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي سالفة الذكر، ومرة واحدة كل سنتين في الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (3)، ومرة واحدة كل ثلاث سنوات في الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (2 أو 1)، مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بالحسبان التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتقنية ذات الصلة خلال مدد التدقيق المذكورة. على أن يتم تزويد البنك المركزي العراقي بتقارير التدقيق لأول مرة بغض النظر عن درجة تقييم المخاطر، وعلى أن تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة آليات المصرف المتبعة، من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات، والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وأليات توظيف الموارد المختلفة، بما فيها موارد تقنية المعلومات والاتصالات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها استناداً إلى أهمية الاختلافات ونقط الضعف (الملحوظات)، فضلاً عن الضوابط المفعلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمناً الإجراءات التصحيحية المتفق عليها، والمنوي اتباعها من قبل إدارة المصرف بتواريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في المصرف المسؤول عن ملاحظاته.

- إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملحوظات والاختلًافات الواردة في تقارير المُدقق بالمواعيد المحددَّة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيدا تدريجياً في حال عدم الاستجابة، وإعلام المجلس بذلك كلما تطلب الأمر.
- تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تقنية المعلومات والاتصالات بمعايير قياس موضوعية، على أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه، وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.

4. من الممكن إسناد مهمة المدقق الداخلي للمعلومات والتقنية ذات الصلة (internal IT Audit) إلى جهة خارجية مختصة مستقلة تماماً عن المدقق الخارجي المعتمد بهذا الشأن (Outsourcing)

ثالثاً: مهام لجنة التدقيق الخاصة بالتدقيق الداخلي

1. تعيين المدقق الداخلي أو التوصية بعزله وترقيته أو نقله بعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي.
2. وضع ميثاق للتدقيق الداخلي يوضح الغرض من نشاط التدقيق الداخلي ومكانته وصلاحيته داخل المصرف.
3. يضمن التدقيق الداخلي توفر التقييم الدوري اللازم لجودة حسابات المصرف وأدائه وسير العمليات مع الامتثال للمعايير الدولية
4. دراسة خطة التدقيق الداخلي والموافقة عليها.
5. يجب أن يكون مدير التدقيق الداخلي ومعاونه من الحاصلين في الأقل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة، أو إدارة المصارف أو العلوم المالية والمصرفية أو إحدى التخصصات ذات العلاقة بالعمل المصرفي وان يكون لديه خبرة وممارسة في الرقابة وفقاً للضوابط والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
6. طلب تقارير من مدير التدقيق الداخلي.

7. ويراعى في اختيار موظفي التدقيق الداخلي أن يكونوا من المتخصصين في المحاسبة والتدقيق ولديهم الخبرة الكافية.
8. على لجنة التدقيق التحقق من توفر الموارد المالية الكافية، والعدد الكافي من الموارد البشرية المؤهلة، لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
9. على لجنة التدقيق التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مهمات تنفيذية وضمان استقلاليتهم بعيداً عن الانحياز وتضارب المصالح، مع اتباع سياسة الأدوار بين أفراد هذه الإدارة.
10. في حالة الاستعانة بمصادر خارجية للقيام ببعض أنشطة التدقيق الداخلي، يكون مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المسؤول النهائي عن مراقبة جودة أية أنشطة تدقيق داخلية تقوم بها الجهات الخارجية. وعلى مدير قسم التدقيق الداخلي في المصرف مساعدة لجنة التدقيق في تقييم جودة أية أنشطة تدقيق تتم بالاستعانة بمصادر خارجية.
11. تقوم لجنة التدقيق بمتابعة إدارة التدقيق الداخلي في تنفيذ مهامها الآتي بيانها:

- تخضع إدارة التدقيق الداخلي للإشراف المباشر من قبل لجنة التدقيق، وترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق.
- لديها سلطة الاتصال المباشر بمجلس الإدارة أو برئيس مجلس الإدارة وبلجنة التدقيق وبالمدقق الخارجي ومراقب الامتثال في المصرف.
- إعداد دليل عمل لسياسات وإجراءات إدارة التدقيق الداخلي على أن يعتمد الدليل من لجنة التدقيق ومجلس الادارة ويخضع للمراجعة والتحديث من قبل لجنة التدقيق كل سنة أو سنتين في الأقل.
- التأكد من قيام المدقق الداخلي وبالتنسيق مع المدقق الخارجي بمراجعة أنظمة ضبط ورقابة داخلية لأنشطة المصرف ومراجعتها سنوياً وعرضها على المجلس للاعتماد.
- وضع خطة عمل وإجراءات تركز على المخاطر يتم تحديثها بشكل سنوي ويتم المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق التابعة له في بداية العام. وتتضمن الخطة المحدثة متطلباً أساسياً بأن يقوم قسم التدقيق الداخلي بزيارة فروع المصرف فصلياً بالحد الأدنى. ويجب تنفيذ خطة العمل والإجراءات المحدثة خلال العام، ويجري متابعتها من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

12. وضع اطر السياسة الخاصة بالتدقيق الداخلي والاشراف على اعداد التقارير المالية.
13. الاشراف على مدققي المصرف الداخليين والخارجيين وعلى النشاط الخاص بالامتثال في المصرف والتفاعل معهم ومراعاة بأن يتم القيام بكل اعمال التدقيق الخارجي بطريقة مهنية تتسق مع معايير المحاسبة الدولية والتدقيق الدولي.
14. مراعاة القوانين والأنظمة، والمشاكل الأخرى التي يحددها المدققون، ونشاط الامتثال، ونشاطات الرقابة الأخرى.
15. الإشراف على وضع سياسات وممارسات محاسبية من قبل المصرف.
16. مراجعة آراء الطرف الثالث بشأن تصميم وفعالية الإطار الكلي لحوكمة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية.

- **أهم انجازات لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة خلال 2023:**

عقدت اللجنة خمسة (5) اجتماعات خلال العام وقد تم انجاز ما يلي:

1- الاطلاع والمصادقة على البيانات المالية المرحلية والسنوية للمصرف.
2- الاطلاع والمصادقة على التقارير المرسلة الى البنك المركزي العراقي من قبل الاقسام الرقابية (التدقيق الداخلي، الامتثال، الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب).
3- الاطلاع والمصادقة على السياسات والاجراءات التالية ورفع توصية الى مجلس الإدارة لاعتمادها:
   - سياسة الشخص الامريكي FATCA .
   - دليل سياسات واجراءات قسم الامتثال.
   - الآلية المعتمدة في اقتراح الاشخاص المؤهلين للعمل كمدققين خارجيين والتوصية بعزلهم.
   - سياسة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
   - سياسات وإجراءات قسم الرقابة والتدقيق الداخلي.
4- الموافقة على خطة التدقيق الداخلي لسنة 2024 ورفع توصية لمجلس الادارة باعتمادها.
5- الموافقة على تعديل الهيكل التنظيمي ورفع توصية الى مجلس الإدارة لاعتماده.

2- لجنة ادارة المخاطر

تم إعادة تشكيل لجنة ادارة المخاطر باجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2023/11/9 حيث تم اختيار أعضاء اللجنة كل من :

السيدة/ تغريد محمود شبر خليل "رئيسا" وعضوية كل من السيد/ وليد جمال الدين عبده السيوفي والسيد/ علي نزار علي خليل.

- **مهام لجنة ادارة المخاطر**

1. استراتيجيات المخاطر ونزعة المخاطر والحوكمة الإجمالية للمخاطر:

- مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر ونزعة المخاطر بالمصرف، على أن تكون مناسبة وشاملة، وعرضها على مجلس الإدارة للاعتماد.
- مراجعة السياسة الائتمانية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لغرض المصادقة، فضلاً عن الإشراف على تطبيق السياسة الائتمانية المقترحة من قبلهم وضمان التزام مخاطر الائتمان بقرارات وتوجيهات لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- المراجعة الدورية لسياسة إدارة المخاطر المقترحة من قبل الإدارة العليا للمصرف وتقديم التوصيات بشأنها على مجلس الإدارة للاعتماد.
- الإشراف على إجراءات الإدارة العليا تجاه الالتزام بسياسات المخاطر المعتمدة.

- التواصل المستمر مع مدير قسم المخاطر والحصول على تقارير دورية منه حول الأمور ذات العلاقة بالوضع الحالي للمخاطر في المصرف وثقافة المخاطر، إضافة إلى التقارير الخاصة بالحدود والسقوف الموضوعة واية تجاوزات لها وخطط تجنب المخاطر.
- مراقبة المخاطر الائتمانية التي يتحملها المصرف سواء ما يتعلق بالمدخل المعياري أو المدخل المستند للتصنيف الداخلي والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق والمراجعة الإشرافية وانضباط السوق الواردة في المقررات التي أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- تحديد السقوف الائتمانية التي تتجاوز صلاحية المدير المفوض أو المدير الإقليمي.
- مراقبة قدرة المصرف على تفادي مخاطر السيولة بموجب مقررات بازل (III) شاملاً ذلك معايير السيولة.
- التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وفق المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وبما يتوافق مع مقررات لجنة بازل (II) وبازل (III) وأية معايير دولية أخرى
- الإشراف على استراتيجيات رأس المال وإدارة السيولة واستراتيجيات إدارة المخاطر ذات العلاقة كافة للتأكد من مدى توافقها مع إطار المخاطر المعتمد في المصرف.
- تلقي التقارير الدورية من اللجان المنبثقة من الإدارة التنفيذية (الائتمان، الاستثمار).
- تقييم أداء المحفظة الاستثمارية من حيث العائد والمخاطرة فيما يتعلق باستثمارات المصرف الداخلية والخارجية، والمتابعة المستمرة لمؤشرات وحركة أسواق رأس المال المحلية والخارجية.
- التوصية لمجلس الإدارة بالتخلي عن النشاطات التي تسبب مخاطر للمصرف ليس له قدرة على مواجهتها.
- التأكد من التزام المصرف بالأنظمة والتعليمات والسياسات المتعلقة بإدارة المخاطر
- إمكانية الحصول على الاستشارات والدعم الفني من مصادر خارجية على أن يكون ذلك بعلم وموافقة المجلس.
- مراجعة السياسة الاستثمارية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة للمصادقة، والإشراف على تطبيقها.
- يجب أن تشمل السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة الحدود المقبولة للمخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، مع ضرورة اتساق تلك الحدود مع مدى قدرة المصرف على تقبل المخاطر ومدى ملائمة ذلك مع حجم رأس المال.
- ضمان استمرار ملائمة خطوات العمل الخاصة بقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر وإجراء أي تعديلات عليها إذا لزم الأمر وفقاً لتطورات السوق والبيئة التي يعمل فيها المصرف.
- استخدام نظم معلومات واتصال مناسبة وفعالة خاصة فيما يتعلق بعملية متابعة ومراقبة المخاطر وضمان كفاءة نظام إدارة المعلومات بحيث يتيح إمداد الإدارة العليا بالمصرف ولجنة إدارة المخاطر والمجلس بتقارير دورية (شهرية على الأقل) تعكس مدى التزام المصرف بحدود المخاطر المحددة وتوضح التجاوزات على هذه الحدود وأسبابها والخطة التصحيحية اللازمة بها.
- وضع ممارسات فعالة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية لتحقيق سرية البيانات وأمن النظام والموثوقية والمرونة والقابلية للتعافي في المصرف

- وضع استراتيجية وادارة الادوار في عملية مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات وتوزيعها.
- مراجعة السياسات والاجراءات الخاصة بإدارة المخاطر سنويا من قبل لجنة إدارة المخاطر .
- انشاء إطار لمفاهيم ادارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات بطريقة منتظمة ومنسقة وان يشمل الصفات الاتية:

- القواعد والمسؤوليات
- تحديد وترتيب أولويات اصول نظام المعلومات.
- تحديد وتقييم التهديدات والمخاطر المحتملة ونقط الضعف الحالية والناشئة.
- تطبيق المعايير الدولية (ISO31000 GXM), NIST, COBIT for RISK, ISO/IEC 27005:2018, IT..
- تطبيق الممارسات والرقابة المناسبة للتخفيف من المخاطر.
- تحديث دوري وتقييم للمخاطر بما يشمل التغييرات في النظم البيئية او الظروف التشغيلية التي قد تؤثر في تحليل المخاطر.

2. <u>المسؤوليات الأخرى:</u>

- مراجعة واعتماد البيانات التي يتم إدراجها في التقرير السنوي والخاصة بإدارة المخاطر.
- مراقبة التغيرات المتوقعة في البيئة الاقتصادية والأعمال، مع الأخذ بالاعتبار التوجهات الجديدة والعوامل الأخرى ذات الصلة بقائمة مخاطر المصرف ونزعتها إلى المخاطر.
- مراجعة المخاطر المحتملة في المعاملات المقترحة مع الأطراف ذات العلاقة، وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة حول تلك المعاملات.

➢ **أهم انجازات لجنة ادارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة خلال 2023**:

عقدت اللجنة اربعة (4) اجتماعات خلال العام وقد تم انجاز ما يلي:

1- الموافقة على السياسات والاجراءات الخاصة بقسم المخاطر (الائتمان، السيولة والتركز، السوق، التشغيل، اختبارات الضغط ومخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب، المعيار الدولي رقم 9).

2- الموافقة على الإطار العام للمخاطر.
3- الموافقة على الاستراتيجية العامة للمخاطر.
4- الموافقة على مصفوفة المخاطر.
5- الموافقة على خطة استمرارية الاعمال المحدثة.
6- الموافقة على تقارير المخاطر المرفوعة الى البنك المركزي العراقي (شهري، فصلي، نصف سنوي، سنوي).

3- لجنة الترشيح والمكافآت

تم إعادة تشكيل لجنة ادارة الترشيح والمكافآت باجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2023/11/9 حيث تم اختيار أعضاء اللجنة كل من:

الدكتور/ عبد الرحمن جلهم حمزة الجنابي "رئيسا" وعضوية كل من السيد/ زيد عصام جاسم الصقر، السيدة /منيرة علي عبد المحسن السالم.

- **مهام لجنة الترشيح والمكافآت**

أولاً: مهام الترشيح

1. التأكد من وفاء عضو المجلس بالشروط المحددة في التشريعات وفي دليل الحوكمة المؤسسية.
2. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية مجلس الإدارة أو الإدارة العليا في المصرف عدا تحديد الأشخاص المؤهلين للعمل كمدير للتدقيق الداخلي الذي يكون من مسؤولية لجنة التدقيق.
3. التأكد من ملاءمة أعضاء المجلس وأنهم يتمتعون بأكبر قدر من المصداقية، والنزاهة، والكفاية، والخبرات اللازمة، والقدرة على الالتزام.
4. التأكد من استقلالية عضو مجلس الادارة واعداد تعهد للإقرار بذلك ليتم توقيعه من قبل الاعضاء المستقلين.
5. التأكد من ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية وتقييمهم ومتابعة أدائهم دورياً وأنهم يتمتعون بأكبر قدر من المصداقية، والنزاهة، والكفاية، والخبرات اللازمة، والقدرة على الالتزام، وتكريس الوقت لعمل المصرف.
6. الإشراف على نشاط التدريب والتطوير، والتأكد من حضور جميع العاملين والإدارة التنفيذية دورات تدريبية بخصوص نشر ثقافة الحوكمة وتطبيق ممارساتها
7. التأكد من وجود خطة إحلال (succession plan)، للإدارة التنفيذية العليا ومراجعتها سنوياً ومن ثم عرضها على المجلس للمصادقة. ووضع سياسة الإحلال لتأمين وظائف الإدارة التنفيذية بالمصرف على أن تراجع بشكل سنوي على الأقل، بحيث يكون المصرف جاهز للتعامل بشكل طبيعي مع أي تغيير قد يطرأ على شاغلي وظائف الإدارة التنفيذية دون التأثير على أداء المصرف واستمرار تنفيذ عملياته.

ثانياً: مهام المكافآت

إعداد سياسة المكافآت ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها ومراجعتها بصورة دورية، وتطبيق هذه السياسة، على أن تتوفر في هذه السياسة العناصر الآتية:

- أن تتماشى مع مبادئ وممارسات الحوكمة السليمة وبما يضمن تغليب مصالح المصرف طويلة الأجل على الاعتبارات الآنية أو القصيرة الأجل.
- أن تأخذ في الاعتبار المخاطر كافة التي يتعرض لها المصرف بحيث يتم الموازنة بين الأرباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة والأعمال المصرفية.
- مدى تحقيق المصرف لأهدافه طويلة الأجل وفق خطته الاستراتيجية المعتمدة.
- يجب أن تشمل سياسة المكافآت والرواتب جميع مستويات وفئات موظفي المصرف، إجراء مراجعة دورية لسياسة منح المكافآت والرواتب والحوافز أو عندما يوصي مجلس الإدارة بذلك وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل أو تحديث هذه السياسة وإجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفاعلية سياسة منح المكافآت والرواتب والحوافز لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.
- التأكد من إعداد الخطط وتوفير البرامج لتدريب أعضاء مجلس الإدارة وتأهيلهم بشكل مستمر لمواكبة كافة التطورات المهمة على صعيد الخدمات المصرفية والمالية.
- الإشراف على عملية تقييم أداء الموارد البشرية في المصرف ولا سيما الإدارة التنفيذية ومراجعة التقارير الخاصة بذلك ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- التأكد ان سياسة منح المكافآت تأخذ بالحسبان انواع المخاطر كافة التي يتعرض لها المصرف, بحيث يتم الموازنة بين الارباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الانشطة والاعمال المصرفية.

➢ **اهم انجازات لجنة الترشيح والمكافآت المنبثقة عن مجلس الادارة خلال 2023** :

عقدت اللجنة اجتماعين خلال عام 2023 وقد تم انجاز ما يلي:

- الموافقة على سياسة الاحلال ورفع توصية الى مجلس الادارة للمصادقة عليها
- الموافقة على سياسة المكافآت ورفع توصية الى مجلس الادارة للمصادقة عليها
- الموافقة على دليل تقييم اداء مجلس الادارة ورفع توصية الى مجلس الادارة للمصادقة عليها.
- الموافقة على برنامج تدريب مجلس الادارة ورفع توصية الى مجلس الادارة للمصادقة عليها.
- الموافقة على الخطة التدريبية لمجلس الادارة ورفع توصية الى مجلس الادارة للمصادقة عليها.

4- <u>لجنة الحوكمة المؤسسية:</u>

تم إعادة تشكيل لجنة الحوكمة المؤسسية باجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2023/11/9 حيث تم اختيار أعضاء اللجنة كل من:

السيد/ محمد علي راضي الجرجفجي "رئيسا" وعضوية كل من السيد/ زيد عصام جاسم الصقر، والسيد/ تغريد محمود شبر خليل

مهام لجنة الحوكمة المؤسسية:

يفوض مجلس الإدارة اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات التالية:

1. إعداد دليل حوكمة خاص بالمصرف يعتمد من مجلس الإدارة ومتابعة تطبيقه، والتأكد من نشره على الموقع الالكتروني للمصرف والاطلاع عليه من قبل الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة كافة، وأن إطار عمل الحوكمة

المعتمد والمطبق بالمصرف يتوافق مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة والممارسات العالمية المعمول بها.

2. تقوم اللجنة بالرقابة على تطبيق المعايير وأنظمة الرقابة المبينة في دليل الحوكمة المؤسسية.
3. تقوم اللجنة بمراجعة ومناقشة ملاحظات الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي المستقل التي تتعلق بدليل وإطار عمل الحوكمة. وترفع اللجنة توصياتها للأطراف ذات الصلة للعمل على اتخاذ الإجراءات الخاصة بأي ثغرات تم تحديدها.
4. مراجعة نظام الحوكمة الخاص بالمصرف وفقاً للقوانين والأنظمة السارية والمعايير والممارسات المعمول بها. وتقديم تقرير إلى مجلس الإدارة بنتائج المراجعة سنوياً.
5. تقديم التوصية بتطوير وتحسين ممارسات الحوكمة المطبقة بالمصرف بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية المعمول بها.
6. مراجعة إفصاحات المصرف السنوية حول ممارسات الحوكمة وذلك بموجب القوانين والأنظمة التشريعية المطبقة.
7. تقديم النصح والمشورة لمختلف اللجان وأعضاء مجلس الإدارة حول الإفصاح الخاص بحالات تعارض المصالح.
8. الإشراف على مدى التزام مختلف اللجان بالسياسات الخاصة بالحوكمة.

إمكانية التعاون مع الجهات الاستشارية للحصول على المشورة والمساعدة في استحداث المتطلبات الجديدة في دليل الحوكمة وكذلك استشارات الدعم الفني على أن يكون ذلك بعلم وموافقة المجلس.

- **اهم انجازات لجنة الحوكمة المؤسسية المنبثقة عن مجلس الادارة خلال 2023:**

عقدت اللجنة اجتماعين خلال العام وتم انجاز ما يلي:

1- تمت الموافقة على السياسات الخاصة بقسم الحوكمة المؤسسية وتمت التوصية برفعها الى مجلس الادارة للمصادقة عليها وهي:
   - سياسة تضارب المصالح.
   - سياسة حماية اصحاب المصالح.
   - سياسة السرية.
   - سياسة وإجراءات الابلاغ عن المخالفات.
   - سياسة معاملة الاطراف ذات الصلة.
   - سياسة الافصاح والشفافية
2- الموافقة على دليل الحوكمة المؤسسية المحدث (الاصدارية الثانية) وتمت التوصية الى مجلس الادارة للمصادقة عليه.

5- <u>لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات:</u>

تم إعادة تشكيل لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات باجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2023/11/9 حيث تم اختيار أعضاء اللجنة كل من:

السيدة/ تغريد محمود شبر خليل " رئيسا " وعضوية كل من السيد/ وليد جمال الدين السيوفي، والسيد/علي نزار علي خليل. بالإضافة إلى مدير تقنية المعلومات والاتصالات ومدير أمن المعلومات.

- **مهام لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات:**

يفوض مجلس الإدارة اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات التالية:

1- اعتماد الخطط الاستراتيجية لتقنية المعلومات والاتصالات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الادارة التنفيذية العليا وبصورة خاصة (اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات) وبما يضمن تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصرف وتلبيتها وتحقيق افضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تقنية المعلومات والاتصالات واستخدام الادوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك مثل استخدام نظام بطاقات الاداء المتوازن لتقنية المعلومات والاتصالات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (ROT) وقياس اثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية .

2- اعتماد الاطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات يحاكي افضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الشأن وعلى وجه التحديد (COBIT) (Control Objective for Information and Related Technology) بجميع اصداراتها لتحقيق اهداف ومتطلبات هذه الضوابط من خلال تحقيق الاهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة اهداف المعلومات والتكنلوجيا المصاحبة لها، ويغطي عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات.

3- اعتماد مصفوفة الاهداف المؤسسية واهداف المعلومات والتقنية ذات الصلة الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات وعد معطياتها حدا ادنى وتوصيف الاهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.

4- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحوكمة تقنية المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث الجهة او الجهات او الشخص او الاطراف المسؤولة بشكل اولي Responsible وتلك المسؤولية بشكل نهائي Accountable , والاطراف الاستشارية Consultant وذلك التي يتم اطلاعها تجاه كل العمليات Informed الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات.

5- التأكد من وجود اطار عام لإدارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات يتوافق والاطار العام الكلي لإدارة المخاطر في المصرف ويتكامل معه وفقا للمعايير الدولية مثل (ISO 73 , ISO 31000) ويأخذ بالحسبان جميع عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات ويلبيها.

6- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات بما يتوافق والاهداف الاستراتيجية للمصرف.

7- الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات المصرف وأعماله.

8- الاطلاع على تقارير التدقيق لتقنية المعلومات والاتصالات واتخاذ ما يلزم من اجراءات لمعالجة الانحرافات ورفع التوصيات باتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها.

9- مراجعة دليل حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات وتحديثه.

10-الاطلاع على توصيات اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات بشأن الأمور الآتية:

- تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات.
- أية انحرافات قد تؤثر سلباً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتقنية المعلومات وأمنها وحمايتها.
- تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات.

11-الاطلاع على محاضر اجتماع اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات التنفيذية حيث (تزود اللجنة التقارير الخاصة بها الى لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات اول بأول وتزويد ما يؤيد الاطلاع عليها).

12-تولي المسؤوليات المباشرة لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة فضلا عن المسؤولية المباشرة عن عمليات ضمان ادارة حصيفة تقنية المعلومات والاتصالات وعمليات ادارة المخاطر الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات بالتعاون مع إدارة المخاطر في المصرف اذ تهدف هذه الضوابط الى تلبية احتياجات اصحاب المصالح (Stakeholder needs) وتحقيق توجيهات واهداف المصرف من خلال تحقيق اهداف تقنية المعلومات والاتصالات وبما يضمن:

أ. توفير معلومات ذات جودة عالية تكون مرتكزا يدعم اليات صنع القرار في المصرف.

ب. ادارة حصيفة لموارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات للإفادة من تلك الموارد وتقليل الهدر فيها.

ج. توفير بنية تحتية لتقنية متميزة وداعمة تمكن المصرف من تحقيق أهدافه.

د. الارتقاء بعمليات المصرف المختلفة من خلال توظيف منظومة تقنية كفوءة وذات اعتمادية متميزة

هـ. ادارة حصيفة لمخاطر تقنية المعلومات والاتصالات تكفل الحماية اللازمة لموجودات المصرف.

و. المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والضوابط فضلا عن الامتثال لاستراتيجية وسياسات واجراءات العمل الداخلية.

ز. تحسين نظام الرقابة الداخلي.

ح. تحسين مستوى الرضا عن تقنية المعلومات والاتصالات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.

ط. ادارة خدمات الاطراف الخارجية الموكل اليها تنفيذ عمليات ومهام الخدمات المتعلقة والمنتجات المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات.

- **مهام اللجنة فيما يخص المبادئ والسياسات واطر العمل:**

1- اعتماد منظومة المبادئ والسياسات واطر العمل اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات وضبطها ومراقبتها وبما يلبي متطلبات الاهداف وعمليات الحوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات

2- اعتماد المبادئ والسياسات واطر العمل وبصورة خاصة تلك المتعلقة بإدارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات وادارة امن المعلومات وادارة الموارد البشرية التي تلبي متطلبات عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات.

3- اعتماد منظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وعمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات وعد منظومة السياسات هذه حدا ادنى مع امكانية الجمع والدمج لتلك السياسات بحسب ما تقتضيه طبيعة العمل على ان يتم تطوير سياسات اخرى ناظمة مواكبة لتطور اهداف المصرف واليات العمل وعلى ان تحدد كل سياسة الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والاهداف والمسؤوليات واجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال واليات فحص الامتثال

4- ويراعى لدى انشاء السياسات مساهمة جميع الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثاتها بوصفها مراجع لصياغة تلك السياسات مثل (COBIT, ISO/IEC 27001/2, ISO 31000, ISO/IEC 9126, ISO/IEC 155504, ISO 22301, PCI DSS, ITIL,...etc)

- **مهام اللجنة فيما يخص الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات:**

أ- اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات وعد تلك المنظومة حدا ادنى على ان يتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطوير اهداف المصرف وعملياته وبما يتوافق افضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الشأن.

ب- اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات ومن ثم اهداف المعلومات والتقنية المصاحبة لها والاهداف المؤسسية.

- **مهام اللجنة فيما يخص المعارف والمهارات والخبرات:**

- اعتماد مصفوفة المؤهلات (HC Competences) وسياسات ادارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات ومتطلبات هذه الضوابط بشكل عام وضمان وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرب من الاشخاص ذوي الخبرة في مجالات ادارة موارد تقنية المعلومات والاتصالات وادارة المخاطر وادارة امن المعلومات وادارة تدقيق تقنية المعلومات والاتصالات استناداً الى

معايير الخبرات الاكاديمية والفنية والمهنية من خلال تأشيرها من جهات ذات اختصاص على ان تتم اعادة تأهيل وتدريب الكوادر الموظفة حاليا لتلبية المتطلبات المذكورة في التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي في هذا الشأن.

- **اهم انجازات لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات المنبثقة عن مجلس الادارة خلال 2023:**

عقدت اللجنة (4) اجتماعات خلال سنة 2023 :

- الاطلاع على خطة استمرارية الاعمال الخاصة بقسم تقنية المعلومات والتوصية الى مجلس الادارة للمصادقة عليها.
- الاطلاع على الخطة الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات 2023-2027 والتوصية الى مجلس الادارة للمصادقة عليها.

اجتماعات مجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه :

عقد مجلس ادارة مصرف الائتمان العراقي ست اجتماعات خلال سنة 2023 وتم تسجيل المحاضر صوتياً لكافة الاجتماعات وادراجها ضمن سجلات المصرف.

تجدر الاشارة ان اجتماعات مجلس الادارة واللجان المنبثقة خلال عام 2023 تتوافق مع لوائح المصرف لأعمال المجلس ولجانه وذلك من حيث الاجتماعات ودوريتها والنصاب القانوني للحضور والموضوعات التي يتم مراجعتها ومناقشتها من قبل الاعضاء، عدا لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات.

يوضح الجدول التالي اسماء اعضاء مجلس ادارة مصرف الائتمان العراقي وعضويتهم في اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة وكذلك عدد اجتماعات والتي بلغ اجماليها 23 بالإضافة الى عدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو خلال سنة 2023 بالتفصيل التالي:

اعضاء مجلس الادارة	العضوية في اللجان	مجلس الادارة	الحوكمة	لجنة الترشيحات والمكافات	لجنة المخاطر	لجنة التدقيق	لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات
السيد/ محمد علي راضي الجرجفجي	رئيس مجلس الإدارة رئيس لجنة الحوكمة المؤسسية	2					
السيد/ وليد جمال الدين السيوفي	نائب رئيس مجلس الإدارة عضو لجنة التدقيق عضو لجنة المخاطر عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات	6			4	3	4
السيد / زيد عصام الصقر	ممثل بنك الكويت الوطني عضو لجنة الحوكمة المؤسسية عضو لجنة الترشيحات والمكافات	5	2	2			
السيد / عمرو مصطفى الشناوي	المدير المفوض	6					
السيدة / غادة فريد غني	رئيس لجنة التدقيق	6				5	
السيد/ عبدالرحمن جلهم حمزة	رئيس لجنة الترشيحات والمكافات	6		2			
السيدة /منيرة علي عبد المحسن (اعتباراً من تاريخ 2023/11/9)	عضو لجنة الترشيحات والمكافات	2					
السيد/تغريد محمود شبر خليل (اعتباراً من تاريخ 2023/11/9)	رئيس لجنة المخاطر رئيس لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات عضو لجنة الحوكمة المؤسسية	2	1				
السيد / علي نزار خليل	عضو لجنة التدقيق عضو لجنة المخاطر عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات	6			4	5	4
اجمالي عدد الاجتماعات		6	2	2	4	5	4

الادارة التنفيذية :

تتألف الادارة التنفيذية العليا من مجموعة الاشخاص المعينين من قبل مجلس الادارة للاضطلاع بمسؤولياتهم في ادارة عمليات البنك وهم المدير المفوض ونوابه ومساعديه واعضاء الادارة التنفيذية العليا والذين يتمتعون بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات المصرفية اللازمة وتكريس الوقت لعمل المصرف.

ادناه جدول يوضح اسماء الادارة التنفيذية ومناصبهم :

ت	الاسم	المنصب
1	عمرو مصطفى الشناوي	المدير المفوض
2	مروان علي كندر	معاون المدير مفوض / المدير التنفيذي للعمليات
3	علي نزار الحسني	المدير المالي
4	جورج فكتور فرح	المدير التنفيذي للأعمال
5	رواء مجيد ريشان	مراقب امتثال
6	عمر رعد طالب	مدير ادارة الفروع
7	محمد خير الله محمد	مدير الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب
8	احمد فوزى دهرى	مدير تكنولوجيا المعلومات
9	دينا سهام خليل	مدير ادارة المخاطر
10	رعد صبيح فرج	مدير التدقيق الداخلى

الاسس العامة في اختيار الادارة التنفيذية :

ان تتوافر في الشخص الذي يعينه مجلس الادارة ليعمل بصفة مدير مفوض لمصرف او مدير معين لفرع او ليعمل في احد المناصب العليا الاخرى في المصرف والتي يحددها البنك المركزي العراقي الشروط التالية:

1- ان تكون لديه اهلية قانونية وان يكون شخصا لائقا وصالحا.

2- ان تكون لديه الكفاءة والخبرة المصرفية التي تتطلبها العمليات المصرفية.

3- ان لا يكون شخصا او اداريا او موظفا لدى مصرف اخر او مديرا مفوضا لمصرف اخر.

4- ان يكون مقيما في العراق وان يكون متفرغا لإدارة عمليات المصرف .

كما ويجب أن تتوفر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للمصرف وكما نص عليه (دليل الحوكمة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي لسنة 2018) الشروط الآتية:

1- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي مصرف آخر، ما لم يكن المصرف الآخر تابعاً لذلك المصرف.

2- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال المصرف.

3- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولية، كحد أدنى، في العلوم المالية أو المصرفية، أو إدارة الأعمال، أو المالية، أو المحاسبة، أو الاقتصاد او القانون أو تقنية المعلومات والتي لها علاقة بأعمال المصرف.

4- أن تكون لديه خبرة في مجال أعمال المصارف، أو الأعمال ذات الصلة، حيث لا تقل عن خمس سنوات، باستثناء، منصب المدير العام او المدير المفوض أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال المصارف أو الأعمال ذات الصلة بأنشطة القطاع المالي عن عشر سنوات.

مهام و مسؤوليات الادارة التنفيذية :

1- إعداد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية وتنفيذها، بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة والتأكد من فاعليتها وتقديم مقترحات بشأن تطويرها أو تعديلها.
2- تنفيذ القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة والسياسات والتوجيهات الصادرة عن مجلس الإدارة بذمة وأمانه ومسؤولية.
3- تقديم التوصيات بشأن اتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بالعمليات المصرفية بما فيها إدارة الودائع، والقروض، والاستثمارات، وتقديم الخدمات المحلية والدولية من حيث المتطلبات وأسلوب التنفيذ والارتقاء المستمر بها.
4- مراجعة خطط التوسع في الفروع والمكاتب الجديدة والعمل على تنفيذها.
5- إعداد وتطوير السياسات والإجراءات الخاصة بجميع تفاصيل العمل.
6- إعداد هيكل تنظيمي للمصرف يتضمن تحديد الواجبات والمسؤوليات وتوزيعها على التشكيلات التنظيمية وتحديد خطوط الاتصال الرأسية والافقية.
7- إعداد الموازنات السنوية اللازمة للمصرف.
8- الالتزام بأنظمة الرقابة الداخلية الكافية لحماية أموال وموجودات المصرف وضمان حسن وسلامة التصرفات والمعلومات المالية والعمل على تطبيقها.
9- وضع نظم مناسبة لإدارة المخاطر بجميع أنواعها.
10- تزويد الجهات الرقابية الداخلية والخارجية بالتقارير والمعلومات التي تطلبها وتسهل إنجاز مهماتها الرقابية والتفتيشية.
11- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف.
12- رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة عن سير أعمال المصرف.
13- الاحتفاظ بسجلات ونظم معلومات وافية وسليمة لجميع النشاطات والقرارات وتدعيمها بالوثائق اللازمة.
14- مناقشة ومتابعة سير العمل في المصرف واقتراح الحلول.
15- التنسيق بين الإدارات المختلفة لتأمين التوافق والانسجام والتكامل.
16- تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية، ومتابعة تدريبها لتطوير أدائها

17- مراقبة المركز المالي للمصرف وتحقيقه للأرباح المناسبة، وذلك في إطار المبادلة السليمة بين المخاطرة والعائد وتطبيقاً لخطته السنوية.

18- الاطلاع على الموقع الرسمي لمكتب مكافحة غسل الأموال فيما يخص قوائم تجميد أموال الإرهاب يومياً، وإعلام مكتب مكافحة غسل الأموال ودائرة مراقبة الصيرفة في البنك المركزي فوراً في حالة وجود شخص قد أدرج اسمه في قائمة تجميد أموال الإرهابيين.

19- تشكيل اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصرف بشكل مستدام وعليه يتم تشكيل لجنة تسمى باللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات برئاسة المدير العام والمديرين الفرعيين بما في ذلك مدير تقنية المعلومات والاتصالات ومدير ادارة المخاطر ومدير امن المعلومات وينتخب المجلس احد اعضائه ليكون عضوا مراقبا في هذه اللجنة فضلا عن مدير التدقيق الداخلي الذي تكون مهمته مراقبا وليس عضوا في اللجنة ويتم حضوره فقط حين تقديم او مناقشة تقريره لتحقيق مبدأ الاستقلالية والموضوعية ويمكنها دعوة الغير لدى الحاجة لحضور اجتماعاتها وتوثيق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر اصولية.

20- على المجلس والإدارة التنفيذية العليا تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها بصفته مرتكزا لعمليات اتخاذ القرار في المصرف، وعليه يجب أن تتوافر متطلبات جودة المعلومات والمتمثلة بالمصداقية والنزاهة والتكامل والدقة والتوافرية Integrity, Completeness, Accuracy and Validity ، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات والامتثال لتلك المعلومات والتقارير، فضلا عن المتطلبات الأُخرى الواردة في المعيارCOBIT – Enabling Information والمتمثلة بالموضوعية والمصداقية، والسمعة، والملاءمة، والمبلغ المناسب، والتمثيل المختصر، والتمثيل المتناسق، والتفسير، والفهم، وسهولة التلاعب، والوصول المقيد (objectivity, believability, Reputation, Relevancy, Appropriate Amount, Concise Representation, Consistent Representation, Interpretability, understandability, Ease of manipulation, Restricted Access).

21- على الإدارة التنفيذية في المصرف الاستمرار برفد موظفيها ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى المعارف والمهارات يلبي ويحقق عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات، الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات

22- على الإدارة التنفيذية في المصرف تضمين آليات التقييم السنوي للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بالحسبان المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف المصرف .

23- على الادارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي وعد تلك المنظومة حدا ادنى على ان يتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور اهداف المصرف وعملياتها وبما يوافق افضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الشأن .

24- على الادارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات

الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات ومن ثم اهداف المعلومات والتقنية المصاحبة لها والاهداف المؤسسية.

25- دور الادارة التنفيذية في مجال وحدة ادارة الجودة:

للإدارة التنفيذية دورا في مجال وحدة ادارة الجودة من خلال الموافقة على تطبيق مواصفات الانظمة الادارية ومجال تطبيق المواصفات الدولية وايضا استلام التقارير للتأكد من ملاءمتها للمتطلبات من قبل المدير المفوض حول (مدى رضا الموظفين / المتعاملين) للاطلاع واتخاذ الاجراء اللازم على ضوء النتائج المتحصل عليها من التقرير و التقارير الخاصة بنسب انجاز مبادرات الاهداف الاستراتيجية بشكل فصلي وسنوي اضافة الى التقارير حول الشركات المانحة لشهادات ضبط الجودة.

26- دور الادارة التنفيذية في حوكمة المخاطر وبحسب دليل العمل الرقابي / ضوابط ادارة المخاطر : أن الادارة التنفيذية هي الجهة المعنية بتحمل المخاطر ومن مسؤوليتها تنفيذ وتطوير الاطار الموضوع لإدارة المخاطر ونظام الضبط الداخلي، وتتضمن مهام الإدارة التنفيذية على الاقل الاتي :

أ. التوجيه والاشراف على الادارة اليومية لأعمال المصرف

ب. وضع السياسات والاجراءات تنفيذاً للاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر .

ت. وضع نظام فاعل للضبط الداخلي

ث. وضع نظام فاعل للمعلومات الادارية

ج. قياس الاداء مقابل الاهداف الاستراتيجية والتشغيلية

ح. متابعة تطبيق السياسات والاجراءات الموضوعة والتأكد من فاعليتها وكفايتها ومعالجة نقاط الضعف التي تتبيّن في الاطار العام لإدارة المخاطر وأنظمة الضبط الداخلي بما فيها نقاط الضعف التي تلاحظها دوائر إدارة المخاطر وإدارة الامتثال والتدقيق الداخلي إضافة إلى ملاحظات مراقبي البنك المركزي العراقي ذات الصلة

خ. إبقاء مجلس الإدارة على بيّنة من مستوى وتطّور المخاطر ومن كفاية وفاعلية السياسات والاجراءات الموضوعة من خلال الابلاغ الدوري إلى الجهات المعنية

د. توزيع ملائم للموارد البشرية وتدريبها وإرساء ثقافة المخاطر.

<u>اهم انجازات الادارة التنفيذية خلال سنة 2023:</u>

قام مصرف الائتمان العراقي بانجازات عديدة خلال عام 2023 وكان من أهمها زيادة ارباح المصرف بنسبة 63.2% لتصبح 17.53 مليار دينار عراقي خلال عام 2023 مقابل 10.73 مليار دينار عراقي خلال عام 2022.وذلك عن طريق قيام المصرف بتنويع الاستثمارات وزيادة الخدمات المصرفية للعملاء.

كما قام المصرف خلال 2023 باستكمال مراجعة وتحديث عدد من سياسات واجراءات أقسام المصرف لتتماشى مع متطلبات العمل والمتطلبات الرقابية. بالاضافة الى استكمال بيع ونقل ملكية العقارات غير مستغلة للعمل المصرفي وذلك حسب متطلبات البنك المركزي العراقي.

اللجان المنبثقة من الادارة التنفيذية:

شكلت الادارة العليا لمصرف الائتمان العراقي لجان لمساعدتها في القيام بمهامها ورفع التقارير الى لجان مجلس الادارة المختصة بشكل دوري لضمان فاعلية الرقابة والاشراف

يوضح المخطط ادناه اللجان المنبثقة عن الادارة التنفيذية :

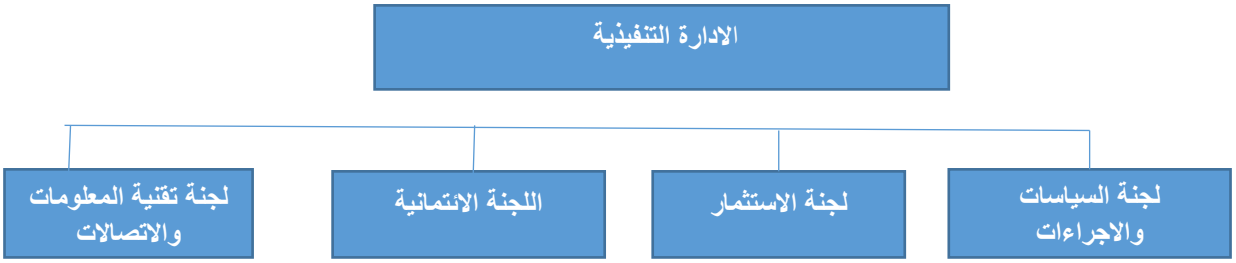

1- اللجنة الائتمانية:

تشكل الادارة العليا اللجنة الائتمانية لمساعدتها في القيام بمهامها ورفع التقارير الى لجان الادارة المختصة بشكل دوري لضمان فاعلية الرقابة والاشراف وتتشكل اللجنة من ثلاثة اعضاء على الاقل ويمكن حضور اعضاء مجلس الادارة بصفة مراقب لمساعدتهم وترسل اللجنة موعد اجتماعاتها الى مجلس الادارة قبل الانعقاد لكي يتسنى لأي من اعضاء المجلس الحضور بصفة مراقب ان رغب, وذلك بحسب ما جاء في دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي لسنة 2018.

❖ تتشكل اللجنة الائتمانية من عضوية كل من:

- السيد المدير المفوض بصفة (رئيس اللجنة)
- مدير ادارة المخاطر
- مدير قسم الائتمان
- مدير ادارة الشركات
- مدير ادارة الشؤون القانوني
- مقرر اللجنة

➢ **مهام اللجنة:**

تفوض الإدارة التنفيذية اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات التالية:

1. الإشراف ومتابعة تطبيق التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي فيما يخص أسس تقييم الجدارة الائتمانية للزبائن وتكوين المخصصات.
2. متابعة الانكشافات الائتمانية بالتعاون مع شعبتين:
   - حسابات السجل الائتماني.
   - شؤون الزبائن (المستهلكين والمستفيدين).
3. متابعة حركة سداد القروض.
4. العمل على استرداد القروض المشطوبة قدر المستطاع.

5. تبسيط إجراءات منح القروض.
6. التعاون مع الدائرة القانونية في متابعة تحصيل القروض المتعثرة

- **اهم انجازات اللجنة الائتمانية المنبثقة عن الادارة التنفيذية خلال 2023:**

عقدت اللجنة (10) اجتماعات خلال عام 2023 وان من القرارات التي تم اتخاذها باجتماعات اللجنة الائتمانية:

- تحويل الديون من داخل الميزانية الى حسابات خارج الميزانية.
- ترويج سندات إعمار حيث أعلن المصرف عن فرصة لإقتراض العملاء بضمان السندات.

2- لجنة الاستثمار:

قامت الادارة التنفيذية بتشكيل لجنة الاستثمار لمساعدتها في القيام بمهامها ورفع التقارير الى لجان الادارة المختصة بشكل دوري لضمان فاعلية الرقابة والاشراف وتتشكل اللجنة من ثلاثة اعضاء على الاقل ويمكن حضور اعضاء مجلس الادارة بصفة مراقب لمساعدتهم وترسل اللجنة موعد اجتماعاتها الى مجلس الادارة قبل الانعقاد لكي يتسنى لأي من اعضاء المجلس الحضور بصفة مراقب ان رغب, وذلك بحسب ما جاء في دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي لسنة 2018 .

- تتشكل لجنة الاستثمار من عضوية كل من:
  - السيد المدير المفوض بصفة (رئيس اللجنة)
  - معاون المدير المفوض.
  - معاون مدير الاستثمار والخزانة
  - مدير القسم المالي
  - مدير ادارة المخاطر
  - مقرر اللجنة

- **مهام اللجنة:**

تفوض الإدارة التنفيذية اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات التالية:

- تجزئة محفظة الاستثمار إلى أدوات "حقوق الملكية" و "أدوات الدين" شاملاً ذلك حوالات الخزينة والسندات الحكومية وكذلك مكونات المحفظة من الأدوات الأجنبية.
- اقتراح عمليات البيع والشراء أو الاحتفاظ بمكونات محفظة الاستثمار ومتابعة تنفيذها في حالة مصادقة مجلس الإدارة عليها.
- مراجعة المؤشرات الدورية المستخدمة من قسم الاستثمار أو الوحدات الاستثمارية وتقديم المقترحات اللازمة بخصوصها.

- **اهم انجازات لجنة الاستثمار المنبثقة عن الادارة التنفيذية خلال 2023:**

عقدت اللجنة (12) اجتماع خلال عام 2023 وإن أهم انجازات ما يلي:

- شراء سندات اعمار / الاصدارية الثانية المطروحة من قبل وزارة المالية بقيمة 200 مليار دينار عراقي بفئة 500,000 دينار عراقي ولمدة سنتين وبفائدة 6%.
- قام المصرف باستثمار الفائض المتوفر لديه بالدينار العراقي مع البنك المركزي العراقي لمدة 30 يوم و 90 يوم وبفائدة 4% و5% على التوالي وعلى مدار الاشهر (1-2-3-4-5-6-7) .
- قام المصرف باستثمار الفائض المتوفر لديه بالدينار العراقي مع البنك المركزي العراقي في حوالات خزينة البنك المركزي العراقي لمدة 14 يوم وبفائدة 7.5% و على مدار الاشهر (7_8_9_10_11_12) .
- قام المصرف باستثمار الفائض المتوفر لديه بالدولار الامريكي كودائع مع بنك الكويت الوطني / البحرين مقسمة على فترات 30 يوم او 90 يوم او 182 يوم وحسب الفوائد المعروضة.

3- لجنة تقنية المعلومات والاتصالات و الأمن السيبراني:

قامت الادارة التنفيذية العليا بتشكيل اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصرف وبشكل مستدام برئاسة المدير العام والمديرين الفرعيين , بما في ذلك مدير تقنية المعلومات والاتصالات ومدير إدارة المخاطر ومدير أمن المعلومات، وينتخب المجلس أحد اعضاءه ليكون عضوا مراقبا في هذه اللجنة، فضلا عن مدير التدقيق الداخلي الذي تكون مهمته مراقبا، وليس عضوا في اللجنة ويتم حضوره فقط حين تقديم أو مناقشة تقريره لتحقيق مبدأ الاستقلالية والموضوعية، ويمكنها دعوة الغير لدى الحاجة لحضور اجتماعاتها، وتوثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر اصولية.

تتشكل لجنة تقنية المعلومات والاتصالات من عضوية كل من:

- السيد المدير المفوض بصفة (رئيس اللجنة)
- السيد معاون المدير المفوض
- مدير قطاع الاعمال
- مدير قسم العمليات
- مدير ادارة تقنية المعلومات / مقرر اللجنة
- مدير القسم المالي
- مدير ادارة المخاطر
- مدير الامن السيبراني
- مدير التدقيق الداخلي بصفة مراقب .

- **مهام اللجنة:**

تفوض الإدارة التنفيذية اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات التالية:

1- مراجعة وتطوير استخدامات تقنية المعلومات والاتصالات لدى المصرف.
2- التحقق من أمن المعلومات والاتصالات.
3- التأكد من إعداد دليل سياسات وإجراءات تقنية المعلومات والاتصالات والعمل على تحديثه وتقديم المقترحات اللازمة لتطوير الدليل طبقاً لمقتضيات العمل .
4- التحقق من كفاية البنية التحتية وأنظمة المعلومات والاتصالات والشبكات الالكترونية والبرمجيات المستخدمة في المصرف.
5- التحقق من كفاية الإجراءات المتخذة للاحتفاظ بنسخ احتياطية محدثة من المعلومات لأغراض مواجهة احتمالات الكوارث وفقدان قواعد البيانات.
6- متابعة تقنيات خدمة العملاء الالكترونية.
7- التأكد من جودة وملاءمة إدارة الشبكة الداخلية للمصرف وموقعه الالكتروني على الشبكة الدولية الانترنت.
8- التأكد من وجود فصل في الواجبات بين إدارة تقنية المعلومات والاتصالات من جهة، والإدارات الأخرى في المصرف من جهة أخرى.
9- متابعة تنفيذ برامج استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث والأزمات.
10- اعداد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية لإدارة المخاطر الكفيلة بالوصول الى الاهداف الاستراتيجية المقررة من قبل المجلس , والاشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها بشكل مستمر .
11- ربط مصفوفة الاهداف المؤسسية بمصفوفة اهداف المعلومات والتقنية ذات الصلة كما وردت في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات, الصادرة عن البنك المركزي العراقي واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصرف واهداف الضوابط ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الادارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر واطلاع اللجنة على ذلك.
12- التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الاهداف وعمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في الضوابط سالفة الذكر حدا ادنى والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب في المكان المناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كل العمليات اللازمة لدعم الاهداف التي تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح وتطويع البنية التحتية التقنية والخدمات الاخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف وتولي عمليات الاشراف على سير تنفيذ مشاريع حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات وعملياتها.
13- ترتيب مشاريع وبرامج تقنية المعلومات والاتصالات بحسب الاولوية.
14- مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتقنية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.

15- رفع التوصيات اللازمة للجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات بشأن الأمور التالية :

أ- تخصيص الموارد اللازمة والاليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات.

ب- اية انحرافات قد تؤثر سلبا في تحقيق الاهداف الاستراتيجية.

ج- اية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتقنية المعلومات وامنها وحمايتها.

د- تقارير الاداء والامتثال بمتطلبات الاطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات.

تزويد لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات بمحاضر الاجتماعات اولا بأول والحصول على ما يؤيد الاطلاع عليها.

- **اهم انجازات لجنة تقنية المعلومات والاتصالات المنبثقة عن الادارة التنفيذية خلال 2023:**

عقدت اللجنة أربع (4) اجتماعات خلال عام 2023 وإن أهم انجازات ما يلي :

1- الموافقة على استراتيجية تكنولوجيا المعلومات 5 سنوات 2023-2027
2- إعادة تصميم جميع نقاط الشبكة في المقر الرئيسي.
3- تطبيق نظام التبليغ عن المعاملات المشبوهه GoAML
4- خطة إدارة استمرارية الأعمال لتكنولوجيا المعلومات.
5- تقارير امن المعلومات الربع سنوية.
6- نظام التذاكر Ticketing System
7- ميزانية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.
8- شهادة PCI-DSS 2023-2024
9- SWIFT CSP Assessment
10- رفع الوعي بأمن المعلومات.
11- - اقتناء انظمة جديدة للأمن المعلومات.

4- <u>لجنة السياسات والاجراءات :</u>

قامت الادارة التنفيذية بتشكيل لجنة السياسات والاجراءات لمساعدتها في القيام بمهامها فيما يخص مراجعة كافة السياسات والاجراءات المتبعة الخاصة بالمصرف ومدى انسجامها مع القوانين والتعليمات النافذة في العراق.

تتشكل لجنة السياسات والاجراءات من عضوية كل من:

- السيد المدير المفوض بصفة (رئيس اللجنة)
- السيد معاون المدير المفوض
- مراقب الامتثال
- مدير قسم ادارة المخاطر
- المدير المالي

- مدير ادارة الفروع
- مدير قسم العمليات

➢ **مهام اللجنة:**

تفوض الإدارة التنفيذية اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات الخاصة بالآتي:

- الاطلاع والموافقة على السياسات الاجراءات الخاصة بكافة اقسام المصرف تماشيا مع ضوابط وتعليمات البنك المركزي العراقي ورفع التوصيات الى مجلس الادارة للمصادقة عليها
- عرض جميع تعاميم البنك المركزي العراقي الصادرة ليتم التداول واتخاذ القرار حال وجود حاجة الى تحديث اي من السياسات والاجراءات واعلام الاقسام المختصة بهذا الخصوص.

➢ **اهم انجازات لجنة السياسات والاجراءات المنبثقة عن الادارة التنفيذية:**

عقدت اللجنة ثلاث (3) اجتماعات خلال عام 2023 وإن أهم انجازات ما يلي:

إطلعت اللجنة على المسودة النهائية للإجراءات ادناه والموافقة عليها وتعميمها على الاقسام والفروع:

- إجراءات العمل الخاصة بنافذة بيع وشراء العملة الأجنبية والمنصة الألكترونية.
- إجراءات عمل خطابات الضمان
- إجراءات عمل الخاصة بالنقد وصناديق الفروع
- إجراءات عمل النقص والزيادة في النقد والصراف الآلي
- إجراءات عمل العملة المزيفة ومعايير تداول الأوراق النقدية المحلية والأجنبية
- إجراءات عمل إصدار وترميز دفاتر الصكوك
- إجراءات عمل صكوك المقاصة الالكترونية والحوالات الداخلية
- تحديث إجراءات عمل تسديد أرباح المساهمين
- تحديث إجراءات عمل فتح وتحديث الحسابات للزبائن وتحديث مصفوفة الصلاحيات
- تحديث إجراءات عمل التحويلات الخارجية الصادرة والواردة وتحديث مصفوفة الصلاحيات
- إجراءات عمل الاعتمادات المستندية
- إجراءات عمل القسم القانوني
- إجراءات عمل للارصدة المحجوزة بطلب من جهات رسمية
- تحديث إجراءات عمل مطابقة الحسابات المفتوحة لدى الغير

سياسة المكافآت والحوافز:

- مقدمه :

ان مصرف الائتمان العراقي يدعم الجهود المبذولة من كافة اعضائه وكافة المنتسبين اليه حيث انه يتبع نظام الإثابة والتحفيز لكافة الاعضاء ذوى الاداء المتميز .

ولما كان العنصر البشرى هو الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المصرف في تحقيق الاهداف المرجوة والوصول الى مكانته المرغوبة في السوق العراقي وفقا لأهدافه الاستراتيجية فكان لزاما علينا ان نضع انظمه ومحددات واضحه لإثابة وتقدير الاشخاص ذوى الاداء المتميز .

- تقييم الاداء :

ان المصرف يقوم بشكل دوري بتقييم اداء كافة العاملين به ، وذلك للوقوف على معدل ومستوى اداء كل فرد والذى في النهاية ينعكس على الاداء العام للمصرف ويعكس مدى قدرة ادارته التنفيذية في تحقيق الاهداف الاستراتيجية المرجوة والمرغوبة ومدى مهارتهم في تفعيل خطط التشغيل من خلال اتباع اساليب الإدارة الحديثة في ضوء التعليمات والقوانين الحاكمة للقطاع المصرفي .

- محددات تقييم الاداء :

يتبع المصرف احدث الاساليب المتبعة في عمليات تقييم الاداء للوصول الى المستوى الحقيقي للأداء ويتم احتسابه وفقا لعمليات حسابية ومعدلات رقميه تم اعدادها بواسطة خبراء في مجال ادارة الموارد البشرية ، وتكون العناصر المرتبطة بتقييم الاداء وفقا لما يلى :

1- الاداء العام للوظيفة ويقسم الى ما يلى :
   - الاهداف المهنية .
   - الاهتمام بالعميل .
   - التعامل مع الموظفين .
   - اجراءات العمل .
2- الجدارات والمهارات :

وهى مجموعه من الجدارات والمهارات المحددة مسبقا وتنقسم الى مستويين :

1- جدارات ومهارات عامة
2- جدارات ومهارات ادارية

- **المكافآت والحوافز :**

بناء على تقييم الاداء ونتيجة الاداء لكل موظف يتم تحديد المكافآت الممنوحة لكل موظف واقرارها من ادارة المصرف التنفيذية وفقا للمحددات التالية :

1- معدل الاداء العام للمصرف
2- معدلات تحقيق الربحية
3- نتيجة تقييم الاداء الفردية ومعدلات التميز
4- تكون المكافآت معرفه اما بنسبة من الراتب او مبلغ مقطوع .

إفصاحات المكافآت :

قام المصرف بمنح مكافأة قدرها 7 مليون دينار عراقي لكل عضو مستقل من أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية 2022 وذلك حسب قرار الهيئة العامة للمصرف المنعقدة بتاريخ 2023/6/3 وهم (السيدة غادة فريد غني، السيد عبد الرحمن جلهم حمزة، السيد علي محمد نور رشاد و السيد سعد لطيف حمد ناصر)

كما قام المصرف بالتبرع بمبلغ 33 مليون دينار عراقي مصاريف علاج لاحد اعضاء مجلس الادارة وذلك حسب قرار الهيئة العامة للمصرف المنعقدة بتاريخ 2023/6/3.

الاخلاقيات وقواعد السلوك المهني :

- **مقدمه :**

ان وجود بيئة عمل صحيه لهو احد واهم عوامل النجاح المؤسسي والاستقرار الداخلي ولذلك فان مصرف الائتمان العراقي يعمل بكل جد على ترسيخ الاخلاقيات ومبادئ السلوك الحميدة كما يقوم المصرف بمحاربة ومنع كافة الاشكال او التصرفات التي من شانها ان تلوث او تعكر صفو بيئة العمل الداخلية .

ولذلك فان مجلس ادارة المصرف قد اعتمد الدليل العام لسياسة ومبادئ السلوك المهني والذى اصبح دستورا يسرى على جميع العاملين باختلاف درجاتهم الوظيفية ومستوياتهم الإدارية .

ولذلك فانه تم اعداد هذا الدليل وفقا للمقاييس العالمية والمعايير المصرفية ومن اهم ما ورد به هو دعم وتأكيد كلا مما يلى:

1- سرية المعلومات والمحافظة على كافة المعلومات وعدم الافصاح عنها طالما كانت هذه المعلومات تحتفظ بسريتها ولم يتم الافصاح عنها .
2- انه على الجميع الالتزام بقواعد مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وطرق التعامل وفقا للقوانين المنظمة
3- تفعيل مبادئ عدم تضارب المصالح والتوعية للحفاظ على بيئة عمل نظيفة تتسم بالنزاهة والمهنية
4- تجريم ومكافحة التحرش بكافة انواعه واشكاله
5- التأكيد على ان الجميع يحق له التعامل وفقا للأساليب اللائقة والاحترام المناسب
6- التأكيد على ان حرية المعتقدات الدينية وممارسة الحقوق السياسية هي حق اصيل لكل شخص

7- التأكيد على عدم الانصياع للإشاعات والاخبار الغير رسميه التي من شأنها التأثير على سلامة العمل وصحته او تؤدى الى عدم الاستقرار داخل العمل.

حقوق اصحاب المصالح :

تم وضع الية محددة لضمان التواصل مع اصحاب المصالح وذلك من خلال الافصاح الفعال وتوفير معلومات ذات دلالة حول انشطة المصرف لأصحاب المصالح ، من خلال (اجتماعات الهيئة العامة والتقرير السنوي مع تقرير الحوكمة وعن طريق الموقع الالكتروني للمصرف بالإضافة الى تقرير عن علاقات المساهمين و تقارير ربع السنوية تحتوي على معلومات ماليه بالإضافة الى تقرير المجلس حول تداول اسهم المصرف ووضعه المالي خلال السنه).

- **العملاء**

من أجل تعزيز الشفافية مع أصحاب المصالح، وبصورة رئيسية للعملاء الحاليين والمحتملين، يقوم المصرف بتطبيق النظم الملائمة لتلبية احتياجات العملاء وضمان حماية مصالحهم وتقديم مستويات عالية من جودة الخدمات، بما في ذلك معالجة شكاوى العملاء في حينها وبطريقة فعالة ومناسبة.

- **الموظفين**

يقوم المصرف بحماية حقوق موظفيه وذلك من خلال توافر هيكل شفاف للمكافآت والمزايا، والعمل في بيئة تتسم بالشفافية والحوار، بالإضافة إلى المشاركة في برامج دورية لتدريب الموظفين.

العلاقة مع المساهمين والمستثمرين :

انطلاقا من الالتزام في تطبيق افضل الممارسات الدولية لتعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية في المصارف والامتثال الى تعليمات البنك المركزي العراقي بغية في تحسين عملية الافصاح والشفافية وتعزيز حقوق المساهمين من خلال توفير البيانات وتنظيم عمليات التواصل معهم تم تشكيل وحدة (علاقات المساهمين) خلال سنة 2022 مع انشاء نافذة خاصة (Investors Relations) والتي من خلاله يضمن مجلس الادارة ان المصرف يوفر جميع المعلومات الجوهرية في الوقت المناسب للمساهمين لتمكينهم من ممارسة حقوقهم بشكل كامل , ادناه بعض الحقوق الخاصة بالمساهمين :

1- حصول المساهمين على جميع المعلومات ذات العلاقة التي تمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على اكمل وجه بصفة دورية وبدون تأخير

2- المشاركة والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة على ان يؤخذ في الاعتبار المواضيع التي يرغب المساهمون في طرحها في مثل هذه الاجتماعات.

3- مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول اعمال الهيئة العامة وتوجيه الاستفسارات الى اعضاء المجلس.

4- انتخاب اعضاء مجلس ادارة المصرف.

5- تزويد المساهمين بمعلومات عن مكان وتاريخ انعقاد الهيئة العامة وجدول اعمالها قبل مدة (30) يوما من تاريخ الاجتماع.

6- ترشيح وانتخاب وانهاء خدمة اعضاء مجلس الادارة والاستفسار عن مؤهلاتهم وخبراتهم وقدرتهم على اداء عملهم ومناقشة حجم المكافآت والحوافز المالية التي يتقاضاها اعضاء مجلس الادارة وكبار الاداريين التنفيذيين، اضافة الى حقهم في تقديم اي استفسار الى المجلس بشان اي ممارسات غير مهنية .

7- يحق لصغار المساهمين انتخاب عضو أو اكثر لتمثيلهم في مجلس الادارة استناد الى الية التصويت التراكمي.

عمرو مصطفى الشناوي
المدير المفوض

وليد جمال الدين السيوفي
نائب رئيس مجلس الادارة